



# UNCTAD 14

## Nairobi, 17–22 July 2016

FOURTEENTH SESSION OF THE UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT



UNITED NATIONS  
UNCTAD

### General Debate

Statement by Ambassador of Yemen to Kenya

Thursday, 21 July 2016

Speaker: H.E. Mohamed Abdulkarim

*Not checked against delivery\**

---

\* This statement is made available in the language and form in which it was received. The views expressed are those of the author and do not necessarily reflect the views of UNCTAD.

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة

المندوبون الموقرون

السيدات والسادة

يسعدني بداية التقدم بجزيل الشكر والتقدير لحكومة وشعب جمهورية كينيا الصديقة لاستضافة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) في دورته الرابعة عشرة، وعلى كرم الاستقبال والحفاوة بالوفود المشاركة ومنها وفد بلادي. كما لا يفوتني الاشادة بالترتيبات الممتازة لانعقاد هذا المؤتمر الهام بالتعاون مع سكرتارية انكتاد، الأمر الذي نتوقع أن يكون له بالغ الأثر بالخروج بنتائج جيدة تخدم التجارة والتنمية في الدول النامية والأقل نمواً.

يأتي اجتماع هذه الدورة في وقت يشهد فيه العالم تغيرات كثيرة منذ انعقاد الدورة السابقة في الدوحة في ابريل ٢٠١٢، بما في ذلك بلادي التي شهدت أحداثاً متسارعة خصوصاً في غضون الأشهر الماضية. ونأمل أن يكون انعقاد المؤتمر في هذا الوقت عاملاً مساعداً في تجاوز الكثير من الازمات والصعوبات التي تشهدها العديد من دول العالم. ومن حسن الطالع، يجيء هذا المؤتمر ولدينا الكثير من الأدوات التي ستمكن الانتقال العملي "من القرار الى الفعل" كما تهدف هذه الدورة. فهناك خطة واضحة للأهداف التنموية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً في شهر سبتمبر من العام الماضي، "كرؤية شاملة ومتكاملة وتحويلية من أجل عالم أفضل" كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة. وكذلك ما تحقق من نجاح العديد من المؤتمرات الدولية الأخيرة التي توصلت لوثائق هامة، مثل خطة عمل اديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعتمدة ايضاً من الجمعية العامة، والمراجعة النصفية لبرنامج العمل لصالح الدول الأقل نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ التي عقدت في شهر مايو المنصرم في انطاليا، تركيا، وإعلان المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في مقر المؤتمرات هذا في شهر ديسمبر الماضي، وقبيل ذلك ما توصل اليه مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس من نتائج بذات الشهر. كل ذلك وغيرها من إنجازات المحافل الأخرى ذات الصلة بالتجارة والتنمية من شأنه أن يحفزنا لتحقيق نجاح مماثل في مؤتمرنا هذا، لضمان إنشاء بيئة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

وبهذا الخصوص، من المهم التعلم من التجربة السابقة في إطار أهداف الألفية التنموية ٢٠١٥، التي للأسف لم تحقق ما تصبو اليه العديد من شعوب بلداننا إلا في الحدود الدنيا. واليمن، كأحدى الدول الأقل نمواً، لم تحقق ما كان مرجو إنجازاه في إطار تلك الأهداف بسبب العديد من العوامل الداخلية والخارجية. وبالتالي نأمل أن تكون خطة ٢٠٣٠ وتطبيقها أكثر ملائمة لتحقيق ما نصبو اليه جميعاً كأعضاء في هذه الأسرة الدولية الكبيرة. ولذلك الغرض ينبغي مساندة الدول التي تمر بمرحلة نزاع أو خارجة منه، مثل حالة بلادي، واستعادة السلام والأمن والاستقرار كضرورة لنشوء تنمية مستدامة كما أكد الاعلان الوزاري للدول الأقل نمواً قبيل انعقاد هذا المؤتمر. وكذلك اجتثاث الفقر المسبب لمعظم المشكلات التي تواجه الدول الأقل نمواً

كوسيلة هامة لتحقيق ذات الأغراض. ويعد اليمن أحد الدول التي لم تدرك فوائد كبيرة من العولمة وسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وبالتالي مازال يعاني من التهميش في الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة. ولذلك تم السعي لاستكمال عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بهدف الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تمثله المنظمة. وتم انجاز ذلك الهدف المرحلي ليصبح اليمن العضو ١٦٠ في المنظمة في ٢٦ يونيو ٢٠١٤. ولكن، كما يعلم الجميع، فإن تحقيق عضوية المنظمة يعد خطوة أولية فقط في إطار مسار طويل. وقد تفاعلت القيادة السياسية والحكومة في ذلك الوقت بالإنجاز الكبير عقب نحو ١٤ عاما من مفاوضات الانضمام الشاقة. وتم البدء بوضع خطط العمل التنفيذية لمرحلة ما بعد الانضمام، سواء فيما يتعلق بجوانب تنفيذ الالتزامات المرتبطة بالعضوية في المنظمة أو العمل على الاستفادة من تلك العضوية في جذب الاستثمار وتطوير الأنشطة التجارية المختلفة. ولكن، لم يمر سوى أقل من ثلاثة أشهر لتسير الأمور في منحى خطير آخر، كما سيتم الايضاح لاحقا.

وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر، كنت أود أن أنقل لكم ما حققه اليمن من تطور تنموي منذ اجتماع الدورة السابقة. إلا أن واقع الأمور تفيد بأن وضع اليمن قد تدهور بصورة كارثية وتفاقم الوضع الانساني وزادت معاناة الشعب اليمني، خاصة منذ العام الماضي. وشهد اليمن وضعاً انسانياً واقتصادياً شاقاً، حيث أوضحت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تردي الوضع بصورة مقلقة. فوفقاً لأحدث تقديرات المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، انكمش الاقتصاد بصورة حادة. وتراجع إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ بنحو ٢٨ في المائة تقريباً وتعطلت الأنشطة الاقتصادية وتدمرت البنية التحتية على نطاق واسع. كما توقفت صادرات النفط والغاز، المصدر الرئيسي لدخل البلاد، وتقلصت الواردات بصورة كبيرة. وبلغ معدل التضخم السنوي حوالي ٣٠ في المائة عام ٢٠١٥ ويُتوقع زيادته بصورة أكبر. واتسع عجز المالية العامة من نحو ٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٤ ليصل إلى ١١,٤ في المائة عام ٢٠١٥. وتوقف التمويل الأجنبي للموازنة إلى حد كبير بسبب قيام الكثير من شركاء التنمية بتعليق مشاركتهم، وتركز نشاطهم في مجال الطوارئ والإغاثة. وتم تأجيل أو تعليق الكثير من التزامات الإنفاق العام، كما توقف الاستثمار العام كلياً. ومن ناحية أخرى، زادت الضغوط على احتياطات البنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي الذي تعرض أيضاً للاستنزاف، وتراجعت تلك الاحتياطات إلى أقل من ملياري دولار في أواخر عام ٢٠١٥، أي فقط لما يعادل تغطية نحو شهرين من الواردات. وتدهور سعر الصرف للعملة المحلية، الذي ظل مستقر لفترة عند مستوى ٢١٥ ريال للدولار الأمريكي الواحد ليتجاوز الثلاثمئة ريال، مما سبب ارتفاع الاسعار في السوق المحلية بصورة كبيرة وزاد من مشقة قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم المعيشية الضرورية خاصة وأن أغلب المنتجات الغذائية الأساسية تستورد من الخارج. ويعد مؤشر انتشار الفقر في اليمن الأعلى في الشرق الأوسط، حيث يعيش نحو ٣٧,٣ في المائة من السكان تحت مستوى خط الفقر وتزايدت تلك النسبة بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة. وفي غضون ذلك، أدى الاعتماد على تمويل البنك المركزي لعجز المالية العامة إلى زيادة رصيد الدين المحلي بنحو ١٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى نحو ٥٣ في المائة.

ولتفهم الوضع في اليمن وكيف وصلت الحالة الاقتصادية والاجتماعية الى ذلك المستوى الخطير من التردى والمعاناة، أسمحوا لي بإيجاز شرح خلفية ذلك. فقد شهدت البلاد ذلك الانهيار الكبير عقب الانقلاب على القيادة والحكومة الشرعية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ من قبل مليشيات خارجة عن الدولة بالتحالف ومساندة الرئيس

السابق، الذي خلغته ثورة شعبية في عام ٢٠١١. ورغم إتاحة المجال للانقلابيين بالمشاركة الكاملة في العملية السياسية الانتقالية، إلا أنهم فضلوا محاولة الانفراد بالسلطة وإقصاء بقية الشركاء في الوطن. ونتج عن ذلك الانقلاب عدم قدرة القيادة والحكومة الشرعية من مزاوله سلطاتها الدستورية والقانونية وتوقف الأنشطة التي كان مخطط القيام بها في إطار مخرجات الحوار الوطني الشامل، الذي استغرق نحو عشرة أشهر بمشاركة كافة المكونات السياسية وممثلين عن الشباب والمرأة، بهدف معالجة الاختلالات التي سادت البلاد خلال العقود الماضية وصياغة عقد اجتماعي تمثل في مشروع دستور يُنشئ يمن اتحادي جديد. وحتّم استيلاء الانقلابيين على العاصمة الانتقال المؤقت للقيادة والحكومة الشرعية إلى الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية الشقيقة، التي قادت تحالف عربي لتحرير المدينة الثانية في البلاد، عدن، لتصبح مقراً للحكومة الشرعية وعاصمة مؤقتة لليمن. إلا أن تحرير البلاد من المليشيات الانقلابية لم يكتمل بعد، ومازوا يواصلون رفضهم ومرأوغتهم في تنفيذ القرارات الدولية والمواثيق الوطنية التي تمهد الطريق لحل سلمي مستدام في البلاد.

ومن ناحية أخرى، نشأ عن الانقلاب أزمة إنسانية مفعجة تمثلت في فقدان أكثر من ٦ آلاف شخص من المدنيين لحياتهم وإصابة ما يزيد عن ٢٨٥٠٠ بجروح. وقدرت مصادر حقوقية ان مليشيات الانقلاب قامت بتجنيد حوالي ٨ ألف طفل منذ بداية هذا العام. كما أشار تقرير أصدرته الأمم المتحدة بداية الشهر الماضي ان عدد المجندين من الأطفال في صفوف المليشيات قد زاد بنحو ٥ أضعاف مقارنة بعام ٢٠١٤. وتم تقدير أعداد المشردين داخلياً حتى نهاية عام ٢٠١٥ بنحو ٢,٥ مليون شخص. وعاني الفقراء القسط الأكبر، فهناك نحو ٢١,٢ مليون يمني أو حوالي ٨٢ في المائة من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية طارئة. ويواجه ١٤,٤ مليون يمني نقصاً مزمناً في الأمن الغذائي وهو ما زاد بنسبة ٣٥ في المائة منذ العام السابق، ويفتقر ١٩,٣ مليون يمني إلى مياه الشرب المأمونة أو خدمات الصرف الصحي. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أدى ذلك الوضع لحدوث زيادة حادة في معدلات سوء التغذية والأعباء المرضية حيث أصبح الناس، لاسيما الصغار، عرضة للإصابة بالإسهال والكوليرا بسبب اضطرارهم إلى الاعتماد على استخدام المياه من مصادر غير مناسبة. وتشير تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي بأن حجم الأضرار في ست محافظات يمنية من أصل ٢١ تصل إلى نحو ١٢ مليار دولار في قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه. كما يعاني أغلب سكان الريف، حيث يعيش نحو ثلثي عدد السكان البالغ نحو خمسة وعشرين مليون نسمة، من الفقر ونقص إلى انعدام الخدمات الأساسية. وتفاقت معدلات البطالة وفقدان العمل وغلق الشركات والمعامل بصورة أضرت بالآلاف الأسر.

ولمعالجة ذلك الوضع الغير طبيعي والمهدد للأمن والسلم الاقليمي والعالمي، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ تحت الفصل السابع في ابريل ٢٠١٥ لمعالجة الاختلال الخطير في مسار الانتقال السلمي للسلطة الحاقاً لعدد من قرارات المجلس ذات الصلة. إلا أن الانقلابيين لم يعيروا تلك القرارات اهتماماً جدياً وتطورت الأمور إلى حالة حرب مفتوحة في عدد من أنحاء البلاد. ولمحاولة إيقاف نزيف الدم اليمني والمحافظة على ما تبقي من مقدرات في البلاد، سعت الحكومة الشرعية لمحاولة معالجة ذلك الوضع عبر المشاورات مع طرف الانقلابيين تحت رعاية ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة. وجرى عقد ثلاث جولات من المشاورات الأولى والثانية في سويسرا، والثالثة في دولة الكويت الشقيقة استمرت ٧٠ يوماً. وللأسف الشديد، لم يبدي الانقلابيين جدية في إحلال الأمن والسلام في اليمن وكان كل همهم هو شرعنه

انقلابهم للاستيلاء على السلطة. وحتى يومنا هذا لم يتم التوصل لمعالجات ثابتة ومستدامة لاستعادة الدولة والشرعية في اليمن. وعليه، نؤكد بأنه لا بديل للخروج من هذا المأزق الذي وضع الانقلابيين اليمن فيه إلا عبر تنفيذ القرار الأممي ٢٢١٦ ومرجعيات ما توافقت عليه القوى السياسية الفاعلة في البلاد والتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج الحوار الوطني الشامل الذي شاركت فيه جميع القوى السياسية، بما فيها الانقلابيين.

إن هذا الملخص القصير، كان لابد منه لشرح الظروف التي تمر بها بلادي عقب الانقلاب المستفز للشعب اليمني والمجتمع الدولي وأثره في عرقلة التجارة والتنمية في اليمن. لذلك، فإن اليمن في موقف فريد مقارنة بالدول الأقل نمواً الأخرى، حيث يعد الأكثر معاناة ويتطلب وضعه الخاص المراعاة والانتفات ومساندته في تجاوز تلك الأوضاع الشاقة وتقديم المساعدة الخاصة للتغلب على آثار الدمار الذي أضر بالإنسان والاقتصاد اليمني. وأمل أن يكون هذا العرض قد وضع جميع المشاركين في هذا المؤتمر الدولي الهام في الصورة الكاملة لحسن تقديرهم للظروف التي يشهدها اليمن وتأكيد الحاجة لكل المساعدة الممكنة لاستعادة الدولة والشرعية والقيام بجهود الإعمار والتنمية، عقب زوال الانقلاب الغير مُقدر لآثاره الكارثية على الشعب اليمني.

ومن المؤكد بأن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في اليمن لما تبقي من عام ٢٠١٦ وما بعده ستعتمد بدرجة رئيسية على مدى تحقيق تحسن سريع على الصعيدين السياسي والأمني كي يتسنى إعادة بناء الدولة والاقتصاد. وذلك سيسئلزم -حاليا- تقديم مساعدات الإغاثة والمساعدات الإنسانية الأساسية. كما أن البلاد ستعتمد في فترة ما بعد استعادة الدولة والشرعية على المساعدات الخارجية ومساندة الشركاء التنمويين للتعافي من آثار الدمار الذي سببه الانقلاب وكذلك لاستعادة الثقة في مؤسسات الدولة المختلفة. وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة أثناء اجتماعه مع الوفود المشاركة في مشاورات دولة الكويت الشقيقة يوم ٢٦ من الشهر الماضي، بأن "الانهيار الاقتصادي كبير والوقت ليس في صالح الشعب اليمني، والوضع يزداد سوءا وعلى اليمن أن يتعافى". وبالتالي يُعد استعادة الأمن والاستقرار السياسي أمرا بالغ الأهمية للبدء بايقاف التدهور الخطير في مختلف المجالات ورفع المعاناة عن السكان الأكثر تضررا من مثل ذلك الوضع الغير انساني وكذلك إعادة الإعمار ومواجهه مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وهو الأمر الذي نأمل بتحقيقه في الحال بدعم من المجتمع الدولي المُمثل في المشاركين في هذا المؤتمر الهام، عقب استعادة الدولة والشرعية وممارسة سلطاتها الدستورية والقانونية في جميع انحاء الجمهورية اليمنية.

كما نأمل بعد عودة الشرعية للبلاد القيام بخطوات عملية لمحاولة تجاوز تلك المعوقات المختلفة، خاصة من خلال التركيز على التنمية الانسانية في التعليم والتدريب المهني لتنمية قدرات عموم السكان وعلى وجه الخصوص الفتيات والنساء ودمجهن في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. الأمر الذي سيدفع بعملية التنمية الاقتصادية المستدامة في المدى الطويل، المعتمدة على تطوير الموارد البشرية للمجتمع بدرجة اساسية. وفي نفس الوقت، يجب القيام بالجهود المتواصلة لتقديم الخدمات الأساسية للسكان، مثل التعليم والرعاية الصحية والطاقة والمياه. فمثل هذه الخدمات التي تكاد تكون مضمونة التوفر في الكثير من المجتمعات حول العالم ماتزال قاصرة جدا في اليمن. كما يلاحظ بأن حوالي نصف عدد سكان اليمن يقع في

الفئة العمرية الأقل من ١٥ عاماً، الأمر الذي يرتب أعباء كبيرة في التغذية والتعليم والتوظيف ويمثل تحدي كبير في المستقبل.

وفي الختام يؤكد وفد اليمن على تأييده لبيان وزراء الدول الأقل نموا الصادر يوم ١٦ يوليو وكذلك بيان وزراء مجموعة دول ٧٧ والصين في اليوم التالي. ونأمل أن يتم مراعاة القضايا ذات الأولوية لتلك الدول، ومنها بلادي. كما يؤكد الوفد على أهمية مواصلة قيام الانكثاد بدور نشيط لخدمة الدول النامية وعلى وجه الخصوص المساعدة في توفير الاحتياجات التجارية والتنمية والمساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأقل نمواً. وندشد المانحون دعم الانكثاد لمواجهة الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة للدول المستفيدة. وعلى الانكثاد مواصلة تقديم وتطوير خدماته المختلفة، في إطار الأعمدة الثلاثة المرتبطة بالبحث والتحليل وبناء التوافق والمساعدة الفنية للدول النامية والأقل نمواً. وكذلك القيام بدوره المفصل في وثيقة نيروبي الختامية التي ستصدر عن هذا المؤتمر ووثيقتي اكرا والدوحة في دورتيه السابقتين.

ونتمنى لهذه الدورة كل النجاح الذي تستحقه للمساهمة في معالجة القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية.

وأشكركم لحسن الاستماع.